

ميزانية المواطن

من أجل استيعاب أفضل لمشروع
قانون المالية ومقتضياته

2019



مدخل

انخرطت بلادنا خلال السنوات الأخيرة، في مسار إصلاح المالية العمومية و تفعيل القانون التنظيمي لقانون المالية، وما يتضمنه من مقتضيات تجعل من مبادئ الشفافية وحسن الأداء وجودة الخدمات العمومية أساسا لتدبير السياسات العمومية.

وقد تُوج هذا المسار بإحراز تقدم هام على مستوى نتائج المسح حول الميزانية المنفتحة لسنة 2017، التي صنفت المغرب في المرتبة الثانية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في ما يخص الشفافية الميزانية.

وقد تحقق هذا التقدم بفضل تنزيل تدابير الشفافية التي أقرها القانون التنظيمي لقانون المالية وكذا بفضل الجهود التي بذلتها وزارة الاقتصاد والمالية على مستوى نشر المعلومات المرتبطة بالمالية العمومية، بالإضافة إلى إصدار ميزانية المواطن وتحسين محتواها المتواصل في إطار تمكين المواطنين، بطريقة مبسطة، من الاطلاع على المعطيات الخاصة بالسياسات العمومية الممولة في إطار قانون المالية.

وهكذا، تروم **النسخة الثامنة من ميزانية المواطن**، برسم السنة المالية 2019، تكريس التزام الحكومة المغربية بمبادئ الشفافية والتواصل مع المواطنين بخصوص الميزانية.

كما تقدم هذه النسخة، بشكل واضح ومبسط، توجهات مشروع قانون المالية والفرضيات الماكرواقتصادية، مع أهم التدابير المقترحة وتوزيع النفقات والموارد حسب مصادرها، إضافة إلى أهم الاستراتيجيات القطاعية، هذا مع إعطاء أهمية خاصة للقطاعات التي تؤثر بقوة وبشكل مباشر على حياة المواطنين، خاصة التعليم والصحة والتشغيل والفلاحة والماء الشروب.

ماهي مضامين الميزانية؟

أهم مستجدات مشروع ميزانية 2019؟

ماهي ميزانية الدولة؟ وكيف يتم إعدادها؟

ماهي الفرضيات التي ينبنى عليها مشروع ميزانية 2019؟

ماهي مداخيل ونفقات مشروع ميزانية 2019؟

أية أولويات لميزانية 2019 ؟

كيف سيتم إنفاق ميزانية 2019؟

ماهي أهم التدابير المتخذة برسم مشروع قانون مالية 2019؟

مفاهيم

ملحقات



أهم مستجدات مشروع ميزانية 2019؟

أهم مستجدات مشروع ميزانية 2019؟


الصحة
28 مليار درهم


التعليم
68 مليار درهم

تخصيص مبلغ :



- التعليم: 15000 منصب متعاقد
- الصحة: 4000 منصب مالي
- خلق 40.458 منصب مالي



أهم مستجدات مشروع ميزانية 2019؟



- الشروع في **تعميم التعليم الأولي**: 100.000 تلميذ إضافي برسم الموسم الدراسي 2018-2019؛
- إعطاء الانطلاقة **للمرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية**: 18 مليار درهم برسم الفترة 2019-2023 / 1.8 مليار درهم سنويا من الميزانية العامة للدولة؛
- تفعيل إصلاح **المراكز الجهوية للاستثمار** الذي يهدف إلى تحويل هذه الأخيرة إلى مؤسسات عمومية من أجل حكامة تشاركية جيدة؛
- تعديل **نظام فرض الضريبة برسم الدخول العقارية**، من خلال إحداث حجز في المنبع بسعر إبرائي نسبته 15% عوض تطبيق جدول أسعار الضريبة الحالي بعد تخفيض 40%. هذا مع إعفاء الدخول التي لا تتجاوز 30.000 درهم سنويا؛
- مراجعة الجدول الحالي **للضريبة على الشركات** بهدف ملائمته مع خصوصيات المقاولات الصغرى والمتوسطة، عبر:
 - تخفيض نسبة الضريبة على الشركات من 20% إلى 17,5% بالنسبة للأرباح ما بين 300.001 و1.000.000 درهم؛
 - تحديد سقف لنسبة السعر التصاعدي لهذه الضريبة في 17,5% بالنسبة للشركات الخاضعة حاليا لهذا السعر (الشركات المصدرة، الشركات المنجمية، الشركات الفندقية، الشركات الحرفية، التعليم الخصوصي،...) والتي تحقق أرباحا يفوق مبلغها 300.000 درهم.
- إحداث **مساهمة اجتماعية للتضامن** على الأرباح بسعر نسبي محدد في 2,5% على الأرباح المحققة من قبل الشركات الخاضعة للضريبة على الشركات التي تحقق أرباحا يساوي مبلغها أو يفوق أربعين (40) مليون درهم لسنتين محاسبتين متتاليتين وذلك ابتداء من فاتح يناير 2019؛
- **إلغاء الباقي استخلاصه من الديون المستحقة لفائدة الدولة**، التي شرع في تحصيلها قبل فاتح يناير 2000، والتي تبقى منها مبلغ غير مؤدى يساوي أو يقل عن 50.000 درهم إلى غاية 31 ديسمبر؛
- **إلغاء الديون المتعلقة بالقروض الممنوحة للمقاولين الشباب من طرف الدولة** في إطار الآلية التي تم وضعها لتسهيل حصول هذه الفئة على القروض البنكية والتي تم التخلي عنها في عام 2002؛
- **الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة لرصيد الوفاة** الممنوح لذوي حقوق الموظفين المدنيين والعسكريين والأعوان التابعين للدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية.

ما هي ميزانية الدولة؟ وكيف يتم إعدادها؟

ما هي ميزانية الدولة؟ وكيف يتم إعدادها؟

تعتبر ميزانية الدولة الوسيلة الأساسية التي تمكن الحكومة من التطبيق السنوي لبرنامجها الاقتصادي والاجتماعي. حيث أنها مؤطرة، في مختلف مراحل إعدادها والمصادقة عليها وإنجازها، بإطار دستوري وتشريعي. وهي وثيقة يتم من خلالها التوقع والترخيص للموارد والنفقات السنوية للدولة. وفي ما يخص بنية الميزانية فهي موزعة على ثلاثة عناصر وهي: الميزانية العامة، ميزانية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، وميزانية الحسابات الخصوصية للخزينة.

مراحل إعداد ميزانية الدولة

يناير- 15 يوليوز من السنة n-1

مرحلة البرمجة والتحضير

- البرمجة الميزانية لثلاث سنوات؛
- عرض الوزير المكلف بالمالية في مجلس الحكومة.

يوليوز من السنة n-1

مرحلة التشاور والتوجيه

- التشاور مع البرلمان؛
- الرسالة التوجيهية.

شتنبر- أكتوبر من السنة n-1

مرحلة التحكيم والإعداد

- اجتماع اللجان الميزانية؛
- إعداد الميزانية السنوية.

أكتوبر من السنة n-1

مرحلة التداول والمصادقة

- تداول المجلس الوزاري في التوجهات العامة « للميزانية » والمصادقة عليها؛
- تداول المجلس الحكومي في « الميزانية » والمصادقة عليها.

إيداع « الميزانية » بمكتب مجلس النواب
قبل 20 أكتوبر من السنة n-1

ما هي الفرضيات التي تبني عليها ميزانية 2019؟

ما هي الفرضيات التي تنبني عليها ميزانية 2019؟



متوسط سعر غاز البوطان
560 دولار للطن



معدل النمو
3.2 %



عجز الميزانية
3.3%*
من الناتج الداخلي الخام



نسبة التضخم
أقل من 2 %

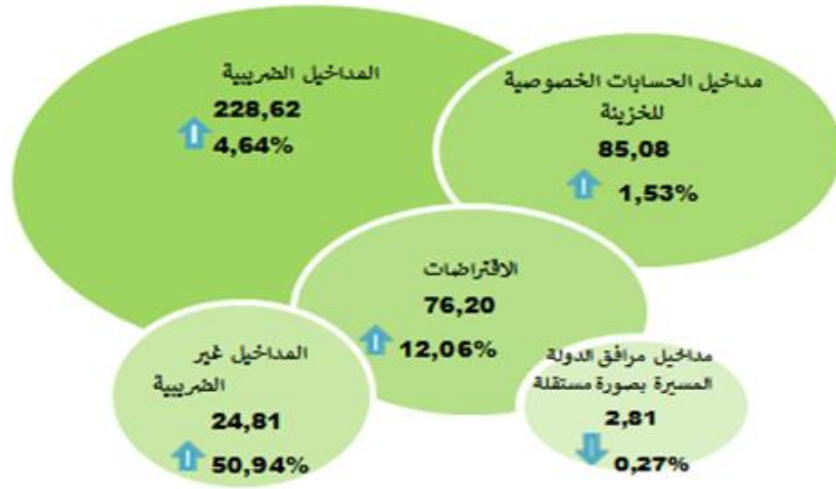
* مع الأخذ بعين الاعتبار مداخيل الخصخصة

ما هي موارد ونفقات ميزانية 2019؟

ماهي موارد ونفقات ميزانية 2019؟

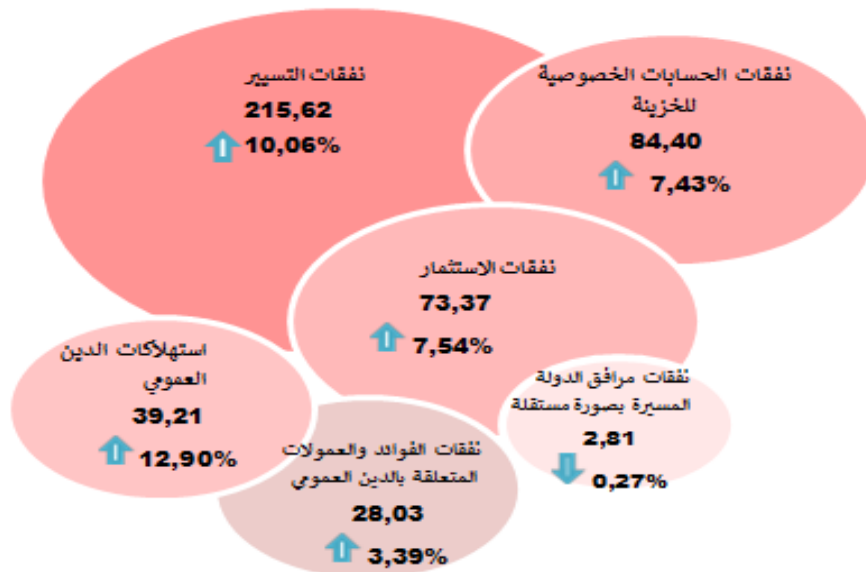
من أين تأتي موارد ميزانية 2019؟

*المعطيات الرقمية بملايير الدرهم



↑↓ التغيرات بالمقارنة مع
قانون المالية لسنة 2018

أين ستنفق هذه الموارد؟



ماهي موارد ونفقات ميزانية 2019؟

أرقام مفصلة حول أهم نفقات التسيير المتوقعة برسم ميزانية 2019



أرقام مفصلة حول أهم المداخيل الضريبية وغير الضريبية المتوقعة برسم ميزانية 2019

نوع المداخيل	المبلغ (مليار درهم)
المداخيل غير الضريبية	<p>حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلال و المساهمات المالية للدولة : 11,45 مليار درهم</p> <p>عائدات أملاك الدولة: 354,5 مليون درهم</p> <p>موارد مختلفة : 6,80 مليار درهم</p> <p>موارد الهبات و الوصايا : 1,20 مليار درهم</p>
المداخيل الضريبية	<p>الضريبة على الدخل : 44,60 مليار درهم</p> <p>الضريبة على الشركات : 51,96 مليار درهم</p> <p>الضريبة الداخلية على الاستهلاك : 29,12 مليار درهم</p> <p>الضريبة على القيمة المضافة : 60,71 مليار درهم</p> <p>الرسوم الجمركية : 9,42 مليار درهم</p> <p>رسوم التسجيل والتمير : 18,03 مليار درهم</p>

أية أولويات لميزانية 2019 ؟

أية أولويات لميزانية 2019 ؟



دعم السياسات الإجتماعية



تقليص الفوارق



إعطاء دينامية جديدة للاستثمار
ودعم المقاوله



كيف سيتم إنفاق ميزانية 2019 ؟

- من أجل دعم السياسات الاجتماعية؛
- من أجل مواصلة الاستراتيجيات القطاعية؛
- من أجل إنعاش ودعم الاستثمار؛
- من أجل مواصلة الاصلاحات المؤسساتية الكبرى؛
- من أجل الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية.

كيف سيتم إنفاق ميزانية 2019 ؟



أ- دعم السياسات الاجتماعية:

- 28,23 مليار درهم
- 4.000 منصب مالي

الصحة

تحسّن المؤشرات الصحية:

- انخفاض معدل وفيات الأمهات من 112 إلى 72,6 حالة وفاة لكل 100.000 ولادة حية، بين سنتي 2010 و 2016؛
- انخفاض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة حيث بلغ 22,16 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية سنة 2018 مقابل 30,5 سنة 2011.

خلال سنة 2019:

إطلاق المخطط الجديد: "الصحة 2025"

- تطوير عرض العلاجات بهدف تحسين الولوج إلى الخدمات الصحية؛
- تعزيز البرامج الوطنية للصحة ومحاربة الأمراض؛
- تطوير الحكامة وترشيد استخدام الموارد.

تميزت سنة 2018 بما يلي:

- أزيد من **54,6%** من المواطنين المغاربة يتوفرون حاليا على التغطية الصحية الأساسية؛
- إدراج **65.553** طالب بالتعليم العالي في نظام التغطية الصحية الإجبارية خلال 2016-2017؛
- المصادقة من طرف البرلمان بغرفتيه على مشروع القانون رقم 15-98 المتعلق بنظام التأمين الصحي الإجباري للمهنيين والعمال المستقلين؛
- تشغيل مجموعة من المستشفيات بطاقة سريرية إجمالية بلغت أكثر من **670 سريرا**؛
- إعطاء انطلاقة الأشغال لبناء مؤسسات استشفائية جديدة بطاقة سريرية تصل إلى **1.050 سريرا**؛
- تخفيض أسعار أزيد من **3600 دواء ومستلزم طبي**؛
- اقتناء 120 وحدة صحية متنقلة، و74 سيارة إسعاف سنة 2017 إضافة إلى 40 وحدة صحية متنقلة و 40 سيارة إسعاف سنة 2018.

كيف سيتم إنفاق ميزانية 2019 ؟



التعليم

- 68,28 مليار درهم
- 15.000 منصب متعاقد لقطاع التربية الوطنية
- 700 منصب مالي لفائدة التعليم العالي
- 25 منصب مالي لفائدة التكوين المهني

تميزت سنة 2018 بما يلي:

المحاور	إنجازات 2017-2018	توقعات 2018-2019
برنامج تيسير	706.359 مستفيد	2,1 مليون تلميذ
تعزيز العرض المدرسي	100 مؤسسة جديدة	137 مؤسسة تعليمية
المبادرة الملكية " مليون محفظة "	4,10 مليون تلميذ	4,36 مليون تلميذ
الداخليات والمطاعم المدرسية	1,362 مليون تلميذا	1,443 مليون تلميذا
تأهيل الفضاءات الخارجية والداخلية للمؤسسات التعليمية	2.155 مؤسسة تعليمية	2.186 مؤسسة تعليمية
التوظيف بموجب عقود	20.000 أستاذ متعاقد	15.000 أستاذ متعاقد
التكوين المهني الأساسي	433.007 مستفيد	478.000 مستفيد
التكوين بالتدرج المهني	30.457 مستفيد	41.500 مستفيد
المساهمات المالية في مصاريف التكوين المهني في المؤسسات الخاصة المعتمدة	5.800 متدرب	6000 متدرب

أهم المؤشرات:

- نسبة التمدرس بالمستوى الابتدائي : من 99,1% خلال الموسم الدراسي 2016-2017 إلى 99,5% خلال الموسم 2017-2018؛
- معدل التمدرس الجامعي: من 33,1% خلال السنة الجامعية 2016-2017 إلى 35% خلال الموسم 2017-2018؛
- الرفع من عدد الطلبة الممنوحين بنسبة 7% ليصل إلى 364.759 مستفيد خلال السنة الجامعية 2017-2018؛
- توسيع الطاقة الإيوائية للأحياء الجامعية بنسبة 4% حيث بلغت 48.321 سريرا؛
- ارتفاع عدد التلاميذ الحاصلين على شهادة البكالوريا بنسبة 18% برسم السنة الدراسية 2017-2018 مقارنة مع السنة الدراسية 2016-2017 ليبلغ 260.017 تلميذ.

كيف سيتم إنفاق ميزانية 2019 ؟

أهم التدابير المتوقعة لسنة 2019

التعليم

- بناء 137 مؤسسة تعليمية جديدة، وتحديث 2.186 مؤسسة تعليمية؛
- تخفيض نسبة الهدر المدرسي من 5,7% سنة 2017-2018 إلى 2,5% سنة 2021-2022؛
- مراجعة جميع المناهج الدراسية بين سنتي 2018 و 2021؛
- استفادة الأساتذة المتعاقدين من التكوين الأساسي، إضافة إلى نظام التكوين المستمر.

التكوين المهني

- بناء 8 داخلات جديدة، وهو ما سيتمكن من توفير **1.200** سرير إضافي؛
- بناء مركزين للتكوين في المهن الصحية بكل من الدار البيضاء والرباط ومعهد لتكوين المسيرين "middle management" بالدار البيضاء؛
- إعطاء الانطلاقة للبيكالوريا المهنية في المجال الرياضي؛
- تعميم مراكز اللغات في جميع مراكز التكوين المهني، مع الالتزام بمواصلة هذا التكوين لمدة زمنية لا تقل عن **6** أشهر.



التعليم العالي

- تحقيق التوازن في ما يخص توزيع العرض الجامعي على الجهات وذلك من خلال وضع خريطة جامعية جديدة؛
- خلق المناصب المالية اللازمة لمسايرة تطور العرض الجامعي؛
- النهوض بالخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة عبر مراجعة مساطر وأساليب تدبير وتخويل المنح؛
- الرفع من نسبة تسجيل الطلبة الجدد بنسبة **30%** في المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المحدود وتعزيز البعد المهني في الجامعة المغربية.

كيف سيتم إنفاق ميزانية 2019 ؟

التشغيل

- مواصلة تفعيل المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل في افق سنة 2021 :

البرامج	إنجازات 2018*	توقعات 2019
برنامج إدماج	59.700 مستفيد	100.000 مستفيد
برنامج تحفيز	2.500 أجير	4.000 أجير
برنامج تأهيل	8.300 باحث عن العمل	22.000 باحث عن العمل
برنامج التشغيل الذاتي	1.200 حامل مشروع	2000 حامل مشروع

* الإنجازات خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2018

2,84 مليار درهم

السكن



عرف العجز السكني
انخفاضا من 1.240.000
وحدة سكنية سنة 2002 الى
840.000 وحدة سنة 2011
ثم إلى 400.000 وحدة
سكنية متم سنة 2017

منذ إطلاق برامج السكن، تم تسجيل :

- برنامج مدن بدون صفيح : معالجة
وضعية 277.583 أسرة أي بنسبة
تناهز 66% من مجموع عدد الأسر
المعنية؛
- برنامج إعادة هيكلة أحياء السكن غيرا لقانوني والتأهيل الحضري: إنجاز 588 مشروع لفائدة
1.250.000 شخص؛
- برنامج السكن الاجتماعي ذو كلفة 250.000 درهم: التوقيع على 1.154 اتفاقية لإنجاز
1.713.905 وحدة سكنية؛
- برنامج السكن الاجتماعي منخفض التكلفة : الشروع في إنجاز 52.644 وحدة سكنية تم
استكمال 35.508 وحدة منها؛
- برنامج السكن الموجه للطبقة المتوسطة : تمت المصادقة على 28 اتفاقية من أجل إنجاز
9.096 وحدة سكنية.

كيف سيتم إنفاق ميزانية 2019 ؟



8,2 مليار درهم

الحماية
الاجتماعية

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

الإنجازات خلال الفترة ما بين 2005-2017 : إنجاز أزيد من 44 000 مشروع و 17 000 نشاط باستثمار إجمالي بلغ 37,85 مليار درهم.

أهم الإجراءات المزمع إنجازها برسم سنة 2019 : إطلاق المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية برسم الفترة 2019-2023، وذلك بكلفة مالية إجمالية تقدر بـ **18 مليار درهم**، وذلك من خلال البرامج التالية :

- برنامج تدارك الخصائص المسجل على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا؛
- برنامج مواكبة الأشخاص في وضعية هشّة؛
- برنامج تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب؛
- برنامج الدعم الموجه للتنمية البشرية للأجيال الصاعدة.

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
Initiative Nationale pour le Développement Humain

السجل الاجتماعي الموحد

- إحداث نظام للتحقق من التصنيف الاجتماعي للسكان بالمغرب، وستمكن هذه الآلية من عقلنة الإنفاق العمومي نظرا لكون عدة برامج للدعم الاجتماعي للسكان (تيسير، راميد،...) تعمل حاليا، لكنها غير مدرجة في إطار نظام معلوماتي موحد يمكن من تحديد فئات الأشخاص الذين يستفيدون من الدعم المالي للدولة أزيد من مرة واحدة؛
- تحديد الخدمات الاجتماعية والإجراءات التي من شأنها استهداف الأسر ذات الأولوية عبر وضع نظام للتعريف والتنقيط والتحقق من الهوية من أجل تقليص الآجال والتكاليف بالنسبة للمستفيدين من هذه البرامج.

كيف سيتم إنفاق ميزانية 2019 ؟

صندوق دعم التماسك الاجتماعي

ساهم هذا الصندوق منذ إحداثه وإلى غاية متم شهر غشت 2018 بغلاف مالي قدره **12,7 مليار درهم**، في تمويل البرامج التالية:

البرنامج	المبلغ المرصود	المستفيدون
برنامج نظام المساعدة الطبية (راميد)	6,3 مليار درهم	12,44 مليون مستفيد
برنامج تيسير	3,18 مليار درهم	706.359 تلميذ خلال الموسم الدراسي 2017-2018
المبادرة الملكية " مليون محفظة "	1,47 مليار درهم	4.103.781 تلميذ خلال الموسم الدراسي 2017-2018
برنامج دعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة	261 مليون درهم	16.134 مستفيد خلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2018
برنامج الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشّة	1,5 مليار درهم	87.984 أرملة وأكثر من 155.000 يتيم

صندوق التكافل العائلي

عرفت سنة 2018 توسيع لائحة المستفيدين من خدمات الصندوق عبر إدراج فئات جديدة، إضافة إلى الأبناء مستحقي النفقة بعد انحلال ميثاق الزوجية وثبوت عوز الأم. ويهم الأمر الفئات التالية:

- مستحقو النفقة من الأبناء خلال قيام العلاقة الزوجية بعد ثبوت عوز الأم؛
- مستحقو النفقة من الأبناء بعد وفاة الأم؛
- مستحقو النفقة من الأبناء الخاضعين للكفالة؛
- الزوجة المعوزة المستحقة للنفقة.

كما أن عدد النساء المستفيدات من آلية الصندوق المذكور، منذ انطلاقه سنة 2010، إلى متم شهر غشت 2018، قد بلغ 21.830 مستفيدة بمبلغ إجمالي قدره 220,74 مليون درهم.

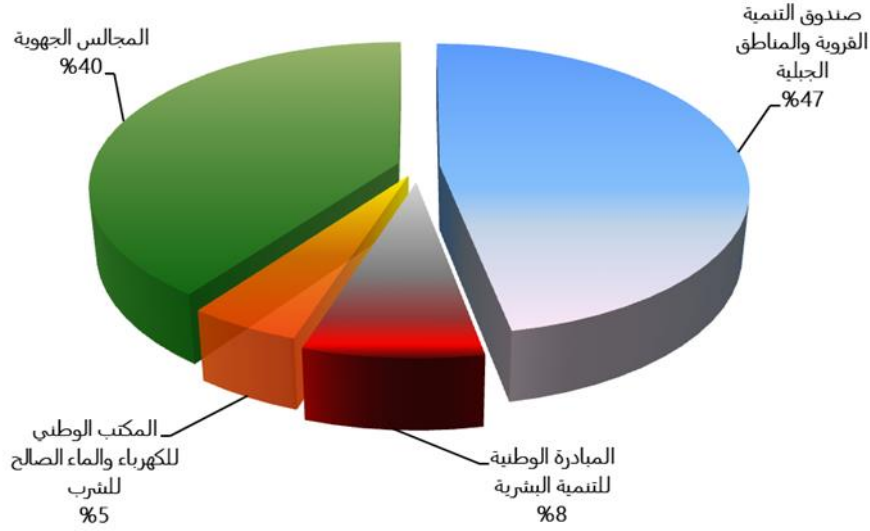
كيف سيتم إنفاق ميزانية 2019 ؟

المجال
القروي

7,43 مليار درهم

البرنامج الملكي لتقليص الفوارق المحالية والاجتماعية بالمجال القروي

- المدة: 7 سنوات (2017-2023)،
- الكلفة الإجمالية: 50 مليار درهم، سيتم تمويله كالتالي :



- المشاريع: عمليات فك العزلة عن العالم القروي وتحسين الربط بالشبكة الطرقية وتزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب وتعميم الكهرباء وتحسين عرض الخدمات العلاجية والتعليم.

التمويل خلال سنتي 2018 و 2019 :

2019

7,43 مليار درهم

2018

6,83 مليار درهم

كيف سيتم إنفاق ميزانية 2019 ؟

817,52 مليون درهم

الثقافة



أهم الإجراءات المزمع إنجازها برسم سنة 2019:

- مواكبة تنفيذ المشاريع الثقافية المنصوص عليها في اتفاقيات تنمية المدن الموقعة أمام جلالة الملك؛
- مواصلة أشغال إنجاز المسرح الكبير بالرباط وانطلاق أشغال بناء المتحف الوطني للآثار وعلوم الأرض بالرباط؛
- ترميم مباني مثل المدرسة البوعنانية بمكناس، وقصر البحر بأسفي، والقصور والمنازل التقليدية وأسوار وبوابات المدن العتيقة؛
- تهيئة المواقع التاريخية: ليكسوس وإيسلي، ووليلي، ومقبرة شالة.

أهم الإنجازات خلال سنة 2018:

- إنهاء أشغال بناء المسرح الكبير بالدار البيضاء؛
- مواصلة إنجاز المشاريع الثقافية المبرمجة في إطار اتفاقيات تنمية المدن الموقعة أمام جلالة الملك بمدن مراكش، الحسيمة، طنجة، تطوان، الرباط، سلا والقنيطرة.

4,04 مليار درهم

الرياضة والشباب



الرياضة:

أهم الإنجازات خلال سنة 2018:

أهم الإجراءات المزمع إنجازها برسم سنة 2019:

- مواصلة إنجاز البنى التحتية الرياضية والتي تخص المراكز الرياضية والمساح،...؛
- مواكبة الجامعات الرياضية لتنفيذ برامج عملها تهدف تعزيز وتطوير الرياضة.

- بناء 800 مركز رياضي للقرب برسم الفترة 2018-2020؛
- فوز المغرب ببطولة إفريقيا للأمم للاعبين المحليين (الشان 2018 CHAN).

كيف سيتم إنفاق ميزانية 2019 ؟



الشباب:

أهم الإنجازات برسم سنة 2018:

- تهيئة مراكز التخييم بكل من طنجة وبركان؛
- بناء مركز صيفي في وجدة وتاونات؛
- إنجاز الشطر الثالث من المركز الصيفي بالجديدة.

أهم الإجراءات المزمع إنجازها برسم سنة 2019:

- بناء وتجهيز أربعة مخيمات صيفية؛
- تكوين وإدماج الشباب في الحياة العملية والمهنية؛
- تكثيف الأنشطة الثقافية وحماية ورعاية الأطفال؛
- تعزيز الإجراءات التعليمية الأساسية لفائدة الطفولة المبكرة .



600,6 مليون درهم

مغاربة العالم
والهجرة

أهم الإنجازات برسم سنة 2018:

- بناء المركز الثقافي المغربي بباريس؛
- إنهاء أشغال بناء المركز الثقافي المغربي بأمستردام؛
- تعزيز برنامج تدريس اللغة العربية والثقافة المغربية لفائدة الشباب المغاربة المقيمين في الخارج؛
- تنفيذ السياسة الجديدة الشاملة والمتعلقة بقضايا الهجرة واللجوء.

أهم الإجراءات المزمع إنجازها برسم سنة 2019:

- تحسين ومضاعفة عمليات المواكبة والتنشيط الثقافي في المغرب وبلدان الاستقبال؛
- تفعيل الإجراءات الاجتماعية لمساعدة الفئات الهشة والأشخاص في وضعية صعبة؛
- تعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج لتشجيع الاستثمار المنتج والتنمية المحلية.

كيف سيتم إنفاق ميزانية 2019 ؟

ب- الإستراتيجيات القطاعية

أهم الأوراش الكبرى للبنية التحتية المبرمجة
برسم سنة 2019 : 13,87 مليار درهم

البنيات التحتية المينائية



- إنهاء أشغال بناء ميناء آسفي؛
- انطلاق أشغال توسيع المنشآت الوقائية لميناء الدار البيضاء بمبلغ يقدر بـ 840 مليون درهم؛
- مواصلة أشغال بناء مجمع ميناء الناظور غرب المتوسط الجديد بتكلفة إجمالية تبلغ 9,88 مليار درهم؛
- انطلاق أشغال إنجاز الميناء الغازي في الجرف الأصفر بمبلغ يناهز 5,42 مليار درهم؛
- إعطاء الانطلاقة لأشغال الميناء الجديد الداخلة الأطلسي.

قطاع الطرق والطرقات السيارة

- برمجة مشروع ربط ميناء الناظور غرب المتوسط بشبكة الطرق السيارة، بملغ يقدر بقيمة 4,5 مليار درهم؛
- مواصلة أشغال إنجاز الطريق السريع الرابطة بين تازة والحسيمة؛
- الانتهاء من أشغال إنجاز الشطر الثاني للطريق السريع بين العرائش والقصر الكبير؛ والطريق السريع بين القنيطرة وسيدي يحيى؛
- مواصلة إنجاز الطريق السريع تيزنيت-العيون؛
- توسيع وتقوية الطريق الوطنية رقم 1 بين مدينتي العيون والداخلة.

السدود



- انطلاق أشغال بناء سدين كبيرين بطاقة إضافية تناهز 642 مليون متر مكعب وبغلاف مالي يقدر بـ 1,6 مليار درهم، وذلك في إطار البرامج ذات الأولوية للتزويد بمياه الشرب والسقي.

البنيات التحتية السكنية



- مشروع الربط السكني لميناء الناظور غرب المتوسط بتكلفة تصل إلى 3 ملايين درهم؛
- مشروع الربط السكني لميناء آسفي بتكلفة تقدر بـ 300 مليون درهم.

كيف سيتم إنفاق ميزانية 2019 ؟



مخطط التسريع الصناعي
1,80 مليار درهم



مخطط المغرب الأخضر
12,48 مليار درهم

أهم الإنجازات إلى غاية 2018: منذ إطلاق مخطط التسريع الصناعي، تم إحداث 54 منظومة صناعية تهم 14 قطاعا صناعيا : إحداث 288.126 منصب شغل برسم الفترة 2014-2017.

أهم إجراءات 2019 :

▪ **قطاع السيارات:** إعطاء الانطلاقة الفعلية للمجمع الصناعي لصناعة السيارات بالقنيطرة، التابع لمجموعة بوجو-سيترولين سنة 2019 مع خلق ما يقارب 1800 منصب شغل.

▪ **قطاع الطيران:** مواصلة تفعيل عقود الأداء المبرمة ومواكبة استقرار المشاريع الصناعية الكبرى: خلق 60.000 منصب شغل جديد وتحقيق رقم معاملات إضافي عند التصدير بقيمة 18 مليار درهم في أفق 2020.

▪ **قطاع ترحيل الخدمات:** تفعيل عقود الأداء ومواكبة استقرار المشاريع المحدثة: خلق 15.800 منصب شغل مباشر بغلاف استثماري يقدر ب 600 مليون درهم.

▪ **قطاع النسيج والجلد:** مواصلة تفعيل عقود الأداء المبرمة للمنظومات المحدثة ومواكبة استقرار المشاريع المنتقاة والتي ستمكن من خلق أكثر من 170.000 منصب شغل في أفق 2020.

أهم الإنجازات إلى غاية 2018:

▪ المعدل السنوي للناتج الداخلي الخام الفلاحي أزيد من 105,5 مليار درهم خلال الفترة 2008-2017؛

▪ تضاعف الاستثمارات: بين عامي 2008 و2017 إذ ارتفعت من حوالي 7 مليار درهم إلى أكثر من 13,3 مليار درهم.

أهم إجراءات 2019 :

▪ تنمية الفلاحة التضامنية: مواصلة تنفيذ 532 مشروع وإعطاء انطلاقة 100 مشروع جديد؛

▪ مواصلة العمليات المتعلقة ببرنامج تنمية قطاع الصناعة الفلاحية (2017-2021) من أجل خلق 40.000 منصب شغل إضافي و13 مليار درهم كقيمة مضافة؛

▪ مواصلة دعم بناء سوق الجملة بالرباط.

كيف سيتم إنفاق ميزانية 2019 ؟

أهم الإنجازات إلى غاية 2018 :

أهم إجراءات 2019:

دخول برنامج عمل الهيئة الوطنية لتنظيم قطاع الكهرباء حيز التنفيذ بهدف تحديد تعريفة استخدام شبكة نقل وتوزيع الكهرباء.

تقوية العرض الكهربائي:

- محطات منتجة لقدرة إضافية تصل إلى **2.027 ميغاواط** خلال الفترة الممتدة بين 2013 و 2017 ؛
- مشروع محطة الطاقة الفحمية بمدينة آسفي بقدرة كهربائية تصل إلى **1.386 ميغاواط**؛
- توليد الطاقة الكهربائية بقدرة تصل إلى **2.270 ميغاواط**.

الإستراتيجية
الطاقة
9,62 مليار
درهم



أهم إجراءات 2019 :

- إنجاز 19 مركزا لطمر وتثمين النفايات؛
- تأهيل أو إغلاق 13 مطرحة عشوائية ومكب نفايات؛
- إنجاز أشغال المرحلة 1 من محطة "نور ميدلت"؛
- مواصلة أشغال المركب الريحي بتازة بالإضافة إلى عدد من المركبات منها طنجة II (70 ميكاواط) وتيسكراد (300 ميكاواط).

أهم الإنجازات إلى غاية 2018 :

- إنجاز 9 مراكز لطمر وتثمين النفايات؛
- تأهيل 3 مراكز للنقل وكذا تأهيل أو إغلاق 15 مطرحة عشوائية؛
- مواصلة أشغال إنجاز المحطات "نور 2" (200 ميكاواط) و"نور 3" (150 ميكاواط) للمركب الشمسي بورززات وكذا "نور 1" للألواح الشمسية" (170 ميكاواط).

التنمية
المستدامة و
الاقتصاد الأخضر
910
مليون درهم



أهم إجراءات 2019 :

مواصلة تنفيذ مشاريع البنية التحتية المندرجة في إطار برنامج التنمية المندمجة في المناطق الجنوبية ويتعلق الأمر بجهة كلميم-وادي نون وجهة العيون-الساقية الحمراء وجهة الداخلة-وادي الذهب.

أهم الإنجازات إلى غاية 2018:

إنهاء أشغال إحداث قرى الصناع التقليديين وإحداث مجمعات الصناعة التقليدية المندمجة وتأهيل القيساريات.

الصناعة
التقليدية
289,98
مليون درهم



كيف سيتم إنفاق ميزانية 2019؟

أهم الإجراءات المزمع إنجازها برسم سنة 2019 :

- إنجاز 1.750 افتتاح سري في إطار إصلاح منظومة تصنيف مؤسسات الإيواء السياحي؛
- تسريع تطوير المنتج الشاطئي و الطبيعي والثقافي؛
- تحسين الوضع التنافسي للمغرب كوجهة سياحية.

أهم الإنجازات خلال سنة 2018:

- +10% من نسبة السياح الوافدين على معايير الحدود خلال الفصل الأول من 2018 مقارنة مع 2017، والذي بلغ عددهم 5.1 مليون سائح؛
- +15.2% من عائدات العملة الصعبة في الفصل الأول من 2018 مقارنة مع 2017، والذي بلغت 31.2 مليار درهم.

الاستراتيجية
السياحية
1,13 مليار
درهم



أهم الإجراءات المزمع إنجازها :

- تطوير قرى الصيد ونقاط التفريغ المجهزة: 40 موقعا تم إنجازها بالإضافة إلى 5 مواقع في طور الدراسة أو الإنجاز؛
- تطوير المنشآت ومرافق الموانئ: بناء 15 قاعة من الجيل الجديد لتحسين جودة المنتجات البحرية وتثمينها.

أهم الإنجازات إلى غاية 2018 :

- حجم إنتاج الأسماك: 1.465.000 طن، أي 88% من الهدف الذي حددته استراتيجية هاليوتيس لسنة 2020؛
- صادرات القطاع: 2,45 مليار دولار، أي 79% من الهدف المحدد في أفق سنة 2020.

استراتيجية
هاليوتيس
414,10
مليون درهم



- التنفيذ الفعلي للمنصة الإلكترونية للانخراط في سجل المستوردين والمصدرين؛
- تقديم الدعم المالي والتقني للشركات المبتدئة في مجال التصدير لتمكينها من وضع استراتيجية تصدير ملائمة والاستفادة من التدريب والتكوين و تحمل بعض تكاليف عمليات التنقيب، والترويج والتسويق في الأسواق الخارجية؛
- تبسيط الإجراءات المتعلقة بالتجارة الخارجية وتعميم تبادل البيانات الإلكترونية.

التجارة
الخارجية
349,46
مليون درهم



كيف سيتم إنفاق ميزانية 2019؟

ج- دعم وتشجيع الاستثمار

تحديث الإطار القانوني للأعمال



- إصلاح ميثاق الاستثمار؛
- مصادقة البرلمان بغرفتيه على 3 نصوص قانونية تخص بالأساس إنشاء المقاولات بطريقة الكترونية ومدونة التجارة؛
- صدور القانون رقم 73.17 المتعلق بإصلاح الكتاب الخامس لمدونة التجارة فيما يخص مساطر صعوبات المقاول؛
- إرساء مرصد آجال الأداء؛
- تحويل المراكز الجهوية للاستثمار إلى مؤسسات عمومية من أجل حكمة تشاركية؛
- وضع نظام تدريجي لتجريد العمليات المالية والمحاسبة الخاصة بنفقات الدولة والجماعات الترابية.

تدابير لدعم الاستثمار الخاص والمقاول

- تخفيض سعر الضريبة على الشركات من 20% إلى 17,50% بالنسبة للشركات الخاضعة للضريبة على الشركات بالسعر العادي والتي تحقق أرباحا تقع ضمن شطر الأرباح المتراوح مبلغها ما بين 300.001 و 1.000.000 درهم؛
- تحديد سقف لنسبة السعر التصاعدي الضريبة على الشركات في 17,5% بالنسبة للشركات الخاضعة حاليا لهذا السعر (الشركات المصدرة، الشركات المنجمية، الشركات الفندقية، الشركات الحرفية، التعليم الخصوصي...)، والتي تحقق أرباحا يفوق مبلغها 300.000 درهم؛
- إحداث تخفيض بنسبة 50% على الأرباح الموزعة على الشركات المساهمة في هيئات التوظيف الجماعي العقاري؛
- تقليص الحد الأدنى للجزاءات والغرامات الناتجة عن عدم الإداء أو الإداء المتأخر بالإقرار أو الإقرار الناقص المتعلق برقم أعمال المقاول الذاتي، من 500 درهم إلى 200 درهم؛
- إلغاء الديون المتعلقة بالقروض الممنوحة للمقاولين الشباب من طرف الدولة في إطار الآلية التي تم وضعها لتسهيل حصول هذه الفئة على القروض البنكية والتي تم التخلي عنها في عام 2002؛
- تمكين الشركات المغربية التي تقوم بعمليات في أو مع الخارج من إمكانية استئصال الضريبة التي تم تحملها في الخارج، من مبلغ الضريبة على الشركات المستحقة بالمغرب، طبقا للاتفاقيات الجبائية الهادفة لتجنب الازدواج الضريبي.

DOING BUSINESS 2019



تحسين ترتيب المغرب
حسب تقرير

"doing business" من
الرتبة 94 سنة 2012 إلى
الرتبة 60 سنة 2019،
متقدما بذلك ب 34 نقطة

كيف سيتم إنفاق ميزانية 2019؟

تعزيز القدرة التنافسية للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة وإدماج القطاع غير المهيكل

- أزيد من 96.000 طلب تسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي، مع تسجيل ما يقارب 79.100 مقاول ذاتي، منها 33% من النساء المقاولات؛
- تتوزع نسبة المسجلين بين قطاع التجارة (43%)، وقطاع الصناعة (14%)، وقطاع الخدمات (36%)، ثم قطاع الصناعة التقليدية (7%)؛
- مواصلة الجهود المبذولة لإنشاء وتنفيذ نموذج للتمويل مصمم خصيصا للمقاولات المبتدئة والمبتكرة؛
- دعم 85 مشروعا لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة بمبلغ إجمالي قدره 258 مليون درهما في مجال مشاريع "استثمار نمو".



وستعرف سنة 2019:

- مواكبة 200 مشروع استثماري جديد للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، في إطار برامج "امتياز نمو" و"استثمار نمو"؛
- مواكبة 800 مشروع عصرنه للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة في إطار برنامج الدعم التقني والأنظمة المعلوماتية.

تسهيل الولوج إلى التمويل وتعزيز الإدماج المالي

- مراجعة الإطار القانوني المنظم لإصدار شهادات الصكوك؛
- إكمال الإطار التنظيمي المنظم لأنشطة هيئات التوظيف الجماعي العقاري: إعداد الشروط التنظيمية والضريبية والمحاسبية؛
- تمويل المقاولات المبتدئة والمبتكرة؛
- تمويل مشاريع المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والتي تهتم خصوصا بالطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

كيف سيتم إنفاق ميزانية 2019؟

د- مواصلة الإصلاحات المؤسسية الكبرى

إصلاح القضاء



- ولوج المرأة لمهنة العدول؛
- إطلاق خط هاتفي مباشر مخصص لاستقبال الشكايات المتعلقة بالرشوة؛
- الأخذ بعين الاعتبار الآثار المترتبة عن رقمنة المسار القضائي وتوسيع مراكز الأرشيف الرقمي من أجل سلامة وصحة المعلومة القضائية واحترام البيانات الشخصية.

إصلاح نظام التقاعد



ستعرف سنة 2019 مواصلة التنزيل التدريجي للإصلاح المقياسي لنظام المعاشات المدنية :

- تمديد حد سن الإحالة على التقاعد إلى 61,5 سنة، والرفع من نسبي الاقتطاعات والمساهمات برسم المعاش إلى 14%؛
- تحديد الأجر المرجعي الذي يحتسب على أساسه معاش التقاعد في متوسط الأجرة برسم 72 شهرا الأخيرة من الخدمة الفعلية؛
- تفعيل نظام المعاشات لفائدة المستقلين، المنصوص عليه بموجب القانون رقم 99.15، المحدث لنظام المعاشات لفائدة فئات الحرفيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا حرا.

كيف سيتم إنفاق ميزانية 2019؟

الإصلاح الضريبي



- تصميم نظام المعلومات الجغرافية والنظام المندمج للتحصيل وتطوير نظام تحليل المخاطر، وكذا مراجعة الاستثمارات الضريبية؛
- مواصلة وضع خارطة الطريق المرتبطة بمفاوضات الاتفاقيات الضريبية مع دول إفريقيا والمطابقة الجيدة للنظام التشريعي من أجل مواجهة الممارسات الضريبية الضارة، من خلال وضع الشروط لتبني المعايير المنبثقة عن تآكل القواعد الضريبية ونقل الأرباح (BEPS)؛
- تحديث كفاءات تدخل الإدارة الضريبية من خلال مراجعة طرق المراقبة وإرساء مقارنة جديدة لمراقبة القطاع غير المهيكل.

تفعيل الجهوية المتقدمة

- مواكبة الجهات من أجل توسيع اختصاصاتها:** بلورة مشروع ميثاق، برسم الفترة 2018-2023، يروم تحديد التزامات كل من القطاعات الحكومية المعنية والجهات، وذلك عبر مراحل وأهداف محددة، ويتم تتبع تنفيذها من طرف لجنة مركزية ولجان جهوية.



- تعزيز الموارد المالية للجهات:** الرفع من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل المرصدة للجهات من 4% إلى 5%، إضافة إلى مساهمة الميزانية العامة والتي تقدر 8,4 مليار درهم.
- إعداد مرجع للنظام الجديد المتعلق بمحاسبة الجماعات الترابية:** بعد إصدار المراسيم المتعلقة بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات الترابية يتم إعداد إطار مرجعي لتفعيل إصلاح نظام محاسبة هذه الجماعات.
- استكمال الإطار التنظيمي للجماعات الترابية:** إصدار جميع النصوص التطبيقية المنصوص عليها في القوانين التنظيمية رقم 111-14 ورقم 112-14 ورقم 113-14 المتعلقة، على التوالي، بالجهات وبالعمالات والأقاليم وبالجماعات.
- تقوية القدرات التنفيذية والتدبيرية للجماعات الترابية:** إحداث وكالات جهوية لإنجاز المشاريع على مستوى الجهات العشر التالية: جهة طنجة-تطوان-الحسيمة وجهة الشرق وجهة الرباط-سلا-القنيطرة وجهة فاس-مكناس وجهة الدار البيضاء-سطات وجهة بني ملال-خنيفرة وجهة مراكش-آسفي وجهة سوس-ماسة وجهة العيون-الساقية الحمراء وجهة الداخلة-وادي الذهب.
- مواصلة تنفيذ البرنامج التنموي للأقاليم الجنوبية وبرنامج التنمية المندمجة للمدن التالية:** الدار البيضاء، الرباط، سلا، مراكش، القنيطرة، الحسيمة، طنجة وتطوان.

كيف سيتم إنفاق ميزانية 2019؟

5- الحفاظ على التوازنات الماكرو الاقتصادية

استعادة التوازن الميزانياتي

تحسين المداخيل



- تعبئة المداخيل الجبائية
- تحسين مردودية المحفظة العمومية والرفع من عائدات الملك الخاص للدولة
- وضع سياسة للتدبير النشط للمحفظة العمومية

التحكم في النفقات



- التحكم في كتلة الأجور
- تعزيز مجهودات ترشيد النفقات المرتبطة بتسيير الإدارة
- تحسين فعالية نفقات الاستثمار العمومي

استعادة التوازنات الخارجية

تنشيط الصادرات والتحكم في الواردات:

← تنشيط الصادرات

- دعم النسيج الصناعي الوطني من أجل تقوية العرض التصديري؛
- تشجيع تكامل الأنشطة الصناعية للتحكم في تدفق الواردات؛
- إبرام العديد من الاتفاقيات مع مختلف الفيدراليات والجمعيات في إطار مخطط التسريع الصناعي، من أجل إحداث حوالي 50 منظومة في المهن العالمية للمغرب.

← التحكم في الواردات

- الحد من التبعية الطاقية للمغرب من خلال مواصلة تنفيذ برنامج النجاعة الطاقية ؛
- تعزيز مراقبة المنتجات المستوردة عبر السهر على احترام المواصفات التقنية وقواعد المنشأ؛
- مواصلة تطبيق تدابير مكافحة الإغراق أو التدابير التعويضية أو الوقائية في إطار احترام الالتزامات الدولية لبلدنا.

إنعاش الاستثمارات الأجنبية المباشرة : انخرط المغرب سنة 2017 في المبادرة التنموية لفائدة إفريقيا (Compact With Africa)، التي تم إطلاقها تحت رئاسة ألمانيا لمجموعة العشرين بهدف تشجيع الاستثمار الخاص في إفريقيا.

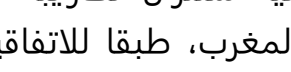
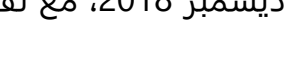
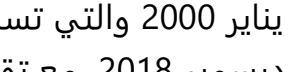
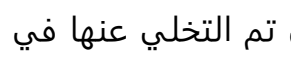
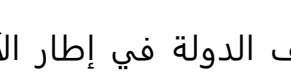
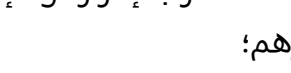
إصلاح نظام سعر الصرف : اعتماد المغرب لنظام صرف جديد حيث يتم تحديد تطور الدرهم داخل نطاق تقلب نسبته $\pm 2,5\%$ ، مقابل $\pm 0,3\%$ سابقا، مع الحفاظ على سلة العملات التي تتكون من اليورو والدولار الأمريكي بنسبة 60% و40% على التوالي.

ماهي أهم التدابير المتخذة برسم مشروع قانون مالية 2019؟



ماهي أهم التدابير المتخذة برسم مشروع قانون مالية 2019؟

- مراجعة الجدول الحالي للضريبة على الشركات بهدف ملائمته مع خصوصيات المقاولات الصغرى والمتوسطة، عبر:
 - تخفيض نسبة الضريبة على الشركات من 20% إلى 17,5% بالنسبة للأرباح ما بين 300.001 و1.000.000 درهم؛
 - تحديد سقف لنسبة السعر التصاعدي لهذه الضريبة في 17,5% بالنسبة للشركات الخاضعة حاليا لهذا السعر(الشركات المصدرة، الشركات المنجمية، الشركات الفندقية، الشركات الحرفية، التعليم الخصوصي،...) والتي تحقق أرباحا يفوق مبلغها 300.000 درهم.
- إحداث مساهمة اجتماعية للتضامن على الأرباح بسعر نسبي محدد في 2,5% على الأرباح المحققة من قبل الشركات الخاضعة للضريبة على الشركات التي تحقق أرباحا يساوي مبلغها أو يفوق أربعين (40) مليون درهم لسنتين محاسبيتين متتاليتين وذلك ابتداء من فاتح يناير 2019؛
- إحداث تخفيض بنسبة 50% على الأرباح الموزعة على الشركات المساهمة في هيئات التوظيف الجماعي العقاري؛
- تقليص الحد الأدنى للجزاءات والغرامات الناتجة عن عدم الإدلاء أو الإدلاء المتأخر بالإقرار أو الإقرار الناقص المتعلق برقم أعمال المقاول الذاتي، من 500 درهم إلى 200 درهم؛
- إلغاء الديون المتعلقة بالقروض الممنوحة للمقاولين الشباب من طرف الدولة في إطار الآلية التي تم وضعها لتسهيل حصول هذه الفئة على القروض البنكية والتي تم التخلي عنها في عام 2002؛
- إلغاء الديون المستحقة لفائدة الدولة الموضوعة قيد التحصيل قبل فاتح يناير 2000 والتي تساوي أو تقل عن أو تبقى منها مبلغ خمسين ألف (50.000) درهم إلى غاية 31 ديسمبر 2018، مع تقديم مشروع قانون مماثل في هذا الشأن يهم الجماعات الترابية؛
- تمكين الشركات المغربية التي تقوم بعمليات في أو مع الخارج من إمكانية استئزال الضريبة التي تم تحملها في الخارج، من مبلغ الضريبة على الشركات المستحقة بالمغرب، طبقا للاتفاقيات الجبائية الهادفة لتجنب الازدواج الضريبي؛



ماهي أهم التدابير المتخذة برسم مشروع قانون مالية 2019؟

- إدماج الرسم على عقود التأمين في المدونة العامة للضرائب، وإلغاء الإعفاء المتعلق بعمليات التأمين على وفاة المقترضين، مع إخضاع عمليات التأمين على وفاة المقترضين للرسم على عقود التأمين بتعريفة 10% مع تخصيص حصيلته لفائدة صندوق دعم التماسك الاجتماعي؛
- الرفع من سعر الحد الأدنى للضريبة من 0,5% إلى 0,75% بالنسبة للمنشآت التي تصرح بحصيلة فيها عجز ابتداء من السنة الرابعة؛
- تخفيض سقف مبلغ النفقات المدفوعة نقدا القابلة للخصم على المستوى الضريبي، في حدود 5 000 درهم عن كل يوم وعن كل مورد وفي حدود 50.000 درهم عن كل شهر (عوض 10 000 درهم عن كل يوم وعن كل مورد و 100.000 درهم عن كل شهر)؛
- إلغاء النظام الجبائي الاستثنائي الخاص بمراكز التنسيق والبنوك الحرة والشركات القابضة الحرة؛
- توسيع مجال تطبيق جزاءات تأخير الأداء المقررة في مدونة تحصيل الديون العمومية، لتشمل حصيلة موارد أملاك الدولة في الحالة التي لم يتم تضمين هذه الجزاءات في إطار تعاقدية؛
- تعديل نظام فرض الضريبة برسم الدخل العقارية، من خلال إحداث حجز في المنبع بسعر إبرائي نسبته 15% عوض تطبيق جدول أسعار الضريبة الحالي بعد تخفيض 40%. هذا مع إعفاء الدخل التي لا تتجاوز 30.000 درهم سنويا؛
- إعادة إدراج الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على ما يسلمه الشخص لنفسه من مبنى معد للسكن الشخصي، وإلغاء المساهمة الاجتماعية للتضامن، مع الإبقاء على إعفاء المساحة المغطاة التي لا تتعدى 300 متر مربع بالنسبة للسكن الرئيسي؛
- الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للأجر والتعويضات الممنوحة للمجندين في الخدمة العسكرية؛
- الإعفاء من إلزامية الإدلاء بالإقرار بمجموع الدخل، بالنسبة للمتقاعدين المتوفرين على أكثر من معاش، والتي لا يتجاوز مجموع مبلغها الصافي الخاضع للضريبة الحد المعفى المحدد في 30.000 درهم؛
- الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة لرصيد الوفاة الممنوح لذوي حقوق الموظفين المدنيين والعسكريين والأعوان التابعين للدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية؛



ماهي أهم التدابير المتخذة برسم مشروع قانون مالية 2019؟

- تخصيص عائدات حصيلة الخوصصة، المنجزة في إطار أحكام القانون رقم 89-39 الذي يرخص بتحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، بالتساوي بين صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والميزانية العامة؛
- خصم الهبات الممنوحة لفائدة بعض الجمعيات من الحصيلة الخاضعة للضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل، ويتعلق الأمر بالجمعيات المحددة لائحتها بنص تنظيمي والتي أبرمت اتفاقية شراكة مع الدولة بهدف إنجاز مشاريع ذات مصلحة عامة؛
- الرفع من الضريبة الداخلية على الاستهلاك بالنسبة للسجائر، عبر زيادة النسبة الدنيا للتحصيل من 567 إلى 630 درهم لكل 1000 سيجارة وللضغط الضريبي من 53,6% إلى 58%؛
- تطبيق الحد الأدنى المحدد في 3% من ثمن تفويت عقار أو جزء من عقار يشغله مالكة كسكن رئيسي، والذي يتجاوز 1.000.000 درهم؛
- حذف 3 مرافق للدولة المسيرة بصورة مستقلة و 4 حسابات مرصدة لأموال خصوصية طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية؛
- حذف مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة «المراكز الجهوية للاستثمار» ابتداء من دخول القانون المتعلق بإصلاح هذه المراكز حيز التنفيذ وتحويلها إلى مؤسسات عمومية؛
- الترخيص للمديرية العامة للوقاية المدنية لإعادة استعمال المناصب المالية التي أصبحت شاغرة خلال السنة المالية بسبب العزل، الاستقالة أو الوفاة على غرار باقي الأجهزة الأمنية؛
- الرفع من حصة الحسابين "صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني" و"صندوق الدعم لفائدة الدرك الملكي" من حصيلة الغرامات التصالحية والجزافية المتعلقة بمخالفات مدونة السير على الطرق من 40% حاليا إلى 60%.

مفاهيم



مفاهيم

- **قانون المالية** : القانون الذي يتوقع، بالنسبة لكل سنة مالية، مجموع تكاليف و موارد الدولة، و يقيمها و ينص عليها و يأذن بها.
- **ميزانية الدولة**: وثيقة يتم من خلالها التوقع والترخيص للموارد والنفقات السنوية للدولة. وهي موزعة على ثلاثة عناصر وهي: الميزانية العامة، ميزانية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، و ميزانية الحسابات الخصوصية للخزينة.
- **مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة**: هي مصالح تابعة للدولة ولا تتوفر على الشخصية المعنوية والتي تغطي بعض نفقاتها، التي لا تدخل في اعتمادات الميزانية العامة، بمواردها الذاتية حيث أن هذه المرافق تتميز بالاستقلالية المالية.
- **الحسابات الخصوصية للخزينة**: حسابات ترصد للعمليات التي لا يمكن أن تدخل في الميزانية العامة بسبب طابعها الخاص أو بسبب العلاقة السببية المتبادلة بين الموارد والنفقات أو بسبب استمراريتها في الزمن.
- **الميزانية العامة**: الحساب الذي يتم من خلاله تتبع مجموع الموارد والتكاليف السنوية للدولة التي لا تأخذ شكل ميزانية فرعية ولا تدخل في حساب خصوصي للخزينة.
- **نفقات الموظفين**: تشمل على المرتبات والأجور والتعويضات ومساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد (المادة 15 من القانون التنظيمي 130.13 لقانون المالية).
- **نفقات التسيير**: تشمل نفقات الموظفين و نفقات المعدات والنفقات المختلفة كما تشمل أيضا النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية و النفقات المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية و النفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة.
- **نفقات الاستثمار**: تعتبر من بين الأبواب التي تجمع فيها نفقات الميزانية العامة (المادة 13 و 38 من القانون التنظيمي 130.13 لقانون المالية). وتنص المادة 17 على أنه "توجه نفقات الاستثمار بالأساس لإنجاز المخططات التنموية الاستراتيجية والبرامج متعددة السنوات بغية الحفاظ على الثروات الوطنية أو إعادة تكوينها أو تنميتها".

مفاهيم

- **التكاليف المشتركة:** هي مجموع التكاليف التي يمكن إدراجها ضمن ميزانيات القطاعات الوزارية أو المؤسسات. ويفتح بكل من الباب الأول و الباب الثاني من الميزانية العامة، فصل تدرج فيه التكاليف المشتركة لتغطية النفقات المتعلقة بها(المادة 43 من القانون التنظيمي 130.13 لقانون المالية).
- **عجز الميزانية:** الوضع الذي تكون فيه موارد الدولة أقل من نفقاتها.
- **الدين العمومي:** الأموال التي اقترضتها الدولة لتغطية عجز الميزانية.
- **الناتج الداخلي الخام:** مجموع الثروات التي تم خلقها خلال سنة واحدة على المستوى الوطني.
- **المدخيل الضريبية :** المدخيل المتأتية من الاقتطاعات الإجبارية والغير قابلة للاسترداد والتي ليس لها مقابل مباشر (الضرائب المباشرة وما شابهها والضرائب غير المباشرة والرسوم الجمركية ورسوم التسجيل والتمبر)، حيث تتقاضاها الدولة من الأشخاص والمؤسسات بهدف تمويل النفقات العمومية.
- **المدخيل غير الضريبية:** هي مجموع الموارد الغير ضريبية التي تحققها الدولة باستثناء الديون العمومية. ويتعلق الأمر أساسا بالسلع والخدمات التي تتصرف فيها الدولة من خلال البيع أو الكراء، ومدخيل الاحتكارات والاستغلالات، والتفويطات والتوظيفات المالية، والهبات والمنح، وسداد القروض والسلفات التي تمنحها الدولة والعقوبات والمخالفات والمضبوطات غير الضريبية.
- **التضخم:** الارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات.

ملحقات

ملحقات

الأثر المالي لمختلف التدابير الجبائية والجمركية:

الأثر المالي بملايين الدراهم		التدابير الجبائية المقترحة
اثر موجب	اثر سالب	
+1 598	-617	الرفع من سعر الحد الأدنى للضريبة من 0,50% إلى 0,75% بالنسبة للمنشآت التي تصرح بحصيلة فيها عجز ابتداء من السنة الرابعة من العجز مراجعة جدول الضريبة على الشركات
+1 598	-617	مجموع الضريبة على الشركات
+209		تطبيق الحد الأدنى المحدد في 3% من ثمن تفويت عقار أو جزء من عقار يشغله مالكه على وجه سكنه الرئيسية
+104		تغيير نظام فرض الضريبة على الدخل برسم الدخل العقارية
+313		مجموع الضريبة على الدخل
+500		تصفية مخزون الضريبة على القيمة المضافة
+200		إعادة إدراج الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على ما يسلمه الشخص لنفسه من مبنى مخصص للسكن الشخصي وإلغاء المساهمة الاجتماعية للتضامن
+700		مجموع الضريبة على القيمة المضافة
+300		إلغاء الإعفاء المتعلق بعمليات التأمين المؤقت على الوفاة المكتتبه من طرف المؤسسات المقرضة
+300		مجموع الرسم على عقود التأمين
+2 007		إحداث مساهمة اجتماعية للتضامن المترتبة على الأرباح
+2 007		مجموع المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة على الأرباح
+4 918	-617	المجموع النهائي
+ 4 301		الأثر المالي (مليون درهم)

التقييم	التدابير الجمركية المقترحة
+ 1,2 مليار درهم	الرفع من المبلغ الأدنى للتحويل من 567 إلى 630 درهم لكل 1000 سيارة وكذا الرفع من النسبة الدنيا من الضغط الضريبي إلى 58% عوض 53,6% المطبقة حاليا

ملحقات

تطور نفقات الدين العمومي:

2019**	2018*	2017	2016	الدين العمومي
الدين الخارجي العمومي				
355 048	333 613	332 558	312 468	قيمة الدين الخارجي العمومي (بملايين الدرهم)
171 681	152 833	153 197	142 793	قيمة الدين الخارجي للخرينة (بملايين الدرهم)
14,70%	13,70%	14,40%	14,10%	النسبة إلى الناتج الداخلي الخام
183 367	180 780	179 361	169 675	الدين الخارجي للمؤسسات والمقاولات العمومية (بملايين الدرهم)
الدين الداخلي للخرينة				
610 375	582 114	539 135	514 679	قيمة الدين الداخلي للخرينة (بملايين الدرهم)
52,20%	52,10%	50,70%	50,80%	النسبة إلى الناتج الداخلي الخام
مجموع دين الخرينة				
782 056	734 947	692 332	657 472	قيمة دين الخرينة (بملايين الدرهم)
66,90%	65,80%	65,10%	64,90%	النسبة إلى الناتج الداخلي الخام
28 031	27 027	26 749	26 639	أعباء فائدة الدين (بملايين الدرهم)
2,40%	2,40%	2,50%	2,60%	النسبة إلى الناتج الداخلي الخام

(*) أرقام مؤقتة
(**) توقعات

موارد الاقتراضات والنفقات المتعلقة بخدمة الدين برسم مشروع قانون المالية لسنة 2019:

موارد الاقتراضات (بملايين الدرهم)	
مشروع قانون المالية 2019	
49 200	مبلغ الاككتابات المقررة على المدى المتوسط والطويل
27 000	مقابل الاقتراضات الخارجية
76 200	مجموع الموارد

النفقات المتعلقة بخدمة الدين (بملايين الدرهم)	
مشروع قانون المالية 2019	
28 031	نفقات الفوائد والعمولات المتعلقة بالدين العمومي
24 175	نفقات الفوائد والعمولات المتعلقة بالدين الداخلي
3 856	نفقات الفوائد والعمولات المتعلقة بالدين الخارجي
39 213	استهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل
34 095	استهلاكات الدين الداخلي
5 118	استهلاكات الدين الخارجي
67 244	مجموع النفقات المتعلقة بالدين العمومي

تأثر تحملات الدين بتغير سعر الفائدة

- الدين الداخلي: يؤدي ارتفاع سعر الفائدة ب 0,01% إلى زيادة محتملة بمبلغ 10,3 مليون درهم أو بنسبة 0,04% على مستوى تحملات فوائد الدين الداخلي برسم السنة الموالية.
- الدين الخارجي: يؤدي ارتفاع سعر الفائدة ب 0,01% إلى ارتفاع بمبلغ 6 مليون درهم أو بنسبة 0,16% على مستوى تحملات فوائد الدين الخارجي.

تأثر تحملات الدين بتغير سعر الصرف

- في حالة فرضية ارتفاع سعر الأورو بالنسبة للدرهم ب 1% (بغض النظر عن تقلب سعر العملات الأخرى)، فإن خدمة الدين الخارجي للخرينة سترتفع ب 57 مليون درهم، أو بنسبة 0,63%.
- يؤدي ارتفاع سعر الدولار الأمريكي بالنسبة للدرهم ب 1% (بغض النظر عن تقلب أسعار العملات الأخرى) إلى ارتفاع مجموع خدمة الدين الخارجي ب 21,7 مليون درهم، أو بنسبة 0,24%.

تفاعل معنا

بزيارتك لموقع وزارة الاقتصاد والمالية على العنوان التالي

www.finances.gov.ma

يمكنك تحميل هذا الدليل كما يمكنك الحصول على المزيد من المعلومات المتعلقة بمشروع قانون المالية لسنة 2019. بإمكانك أيضا إرسال ملاحظاتك واستفساراتك واقتراحاتك لتطوير محتوى ميزانية المواطن على العناوين التالية

حساب تويتر

<http://twitter.com/financesmaroc>